

الحفر العربية تتلقى تعليق مؤقت لتشغيل بعض منصات الحفر البحرية في منطقة الخليج أسطول الحفر البري المكون من 39 منصة يعمل بكامل طاقته ولم يتأثر بالتعليقات

الرياض، المملكة العربية السعودية - 26 مارس 2026: أعلنت شركة الحفر العربية (أو "الشركة") (رمز تداول: 2381) أكبر شركات الحفر في المملكة العربية السعودية من حيث حجم الأسطول اليوم عن تعليق مؤقت لتشغيل بعض منصات الحفر البحرية في منطقة الخليج العربي، وذلك في ضوء المستجدات المرتبطة بالوضع الإقليمي الحالي. وقد تلقت الشركة إشعارات بتعليق تشغيل بعض منصات الحفر البحرية، كإجراء احترازي، وبالتنسيق مع عملائها وأصحاب المصلحة المعنيين. وقد تم اتخاذ هذه الخطوات وفقا للأنظمة المعتمدة للسلامة والتشغيل لدى الحفر العربية لإعطاء الأولوية القصوى لحماية الأفراد وسلامة الأصول.

إن أسطول الحفر البري النشط لشركة الحفر العربية والذي يتضمن 39 منصة حفر، يعمل بكامل طاقته دون انقطاع مما يبرز قوة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على استمرار عملياتها حال حدوث تقلبات في السوق.

واستنادا إلى المناقشات المستمرة مع العملاء وتقييم أحدث المستجدات، ترى الإدارة أن تعليق التشغيل هو إجراء مؤقت بطبيعته. كما أن الشركة على جاهزية تامة لاستئناف العمليات فور انحسار التوترات الإقليمية.

وتتوقع الشركة أن يكون الأثر المالي على الربع الأول من عام 2026 محدودا، على أن يتم التعافي مع عودة الظروف إلى طبيعتها واستئناف العمليات التشغيلية.

وفي هذا السياق، صرح **المهندس فهد الباني، الرئيس التنفيذي لشركة الحفر العربية** قائلاً: "تظل السلامة على رأس أولوياتنا، ويعكس تعليق التشغيل المؤقت نهجاً منضبطاً واحترافياً تم اتخاذه بالتنسيق الوثيق مع عملائنا، مع وضع سلامة موظفينا والمحافظة على أصولنا في مقدمة الأولويات. إن أسطولنا البري هو الركيزة الأساسية لعملياتنا، حيث تعمل 39 منصة حفر برية الآن دون توقف، مما يعكس بشكل دائم مرونة نموذج أعمالنا"

تواصل الشركة متابعة المستجدات عن كثب، وتؤكد جاهزيتها التشغيلية الكاملة لاستئناف النشاط فور عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

- انتهى -

عن الحفر العربية

تعتبر الحفر العربية الشركة الرائدة في مجال الحفر البري والبحري ضمن قطاع النفط والغاز في المملكة العربية السعودية، ما مكنها من خلق قيمة في مجال السلامة والكفاءة التشغيلية في عمليات حفر آبار النفط الخام والغاز الطبيعي في المياه وعلى اليابسة. تعمل الحفر العربية في مجال حفر آبار النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة باستخراج النفط والغاز الطبيعي (باستثناء خدمات المسح). تعد الحفر العربية التي تأسست عام 1964م، لاعبة إقليمية بارزة في هذا القطاع، وهي شركة

مساهمة مدرجة تمتلك شركتنا التصنيع وخدمات الطاقة ("طاقة")، وهي شركة مساهمة سعودية، وشركة اس ال بي ("سليمبرجير" سابقاً)، واحدة من كبرى الشركات العالمية الرائدة في مجال خدمات حقول النفط، النسبة الأكبر في الحفر العربية. تضم قاعدة عملاء الحفر العربية أبرز الشركات التي تعمل في مجال استخراج النفط والغاز بما فيها شركة أرامكو السعودية و "اس ال بي" ("سليمبرجير" سابقاً) وعمليات الحفج المشتركة وشركة "بيكر هيوو". يتكون أسطول الشركة من مجموعة من منصات حفر برية وبحرية عالية المواصفات والقدرة التشغيلية، مما يمكنها من إجراء عمليات الحفر المعقدة في بيئات قاسية كما هو الحال في الشرق الأوسط. طورت الحفر العربية من قدرتها على تلبية الاحتياجات المتغيرة للصناعة دولياً خلال رحلتها الممتدة على مدار 60 عاماً، حيث قامت الشركة بإدماج الممارسات المستدامة في جميع نواحي عملها، مما ساهم في زيادة قدرتها على تلبية طلبات عملائها بشكل مستدام. توأم خارطة طريق الاستدامة في الحفر العربية أهداف رؤية السعودية 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتبني الشركة ومسؤوليها مبادرات وممارسات عديدة تمكن الموظفين والموردين المحليين والمجتمعات والاقتصادات التي تعمل من خلالها الشركة وتخدمها، مع إدارة آثار الأعمال التجارية المتنامية على البيئة بشكل مسؤول. لمعرفة المزيد، يرجى زيارة: <https://www.arabdrill.com/investor-home>

للتواصل

علاقات المستثمرين: ir@arabdrill.com

للاستفسارات الإعلامية: media@arabdrill.com

إخلاء المسؤولية

يتضمن هذا البيان على بيانات تمثل، أو يمكن اعتبارها، بيانات تطلعية، بما في ذلك بيانات ما يتعلق بتصورات وتوقعات شركة الحفر العربية السعودية ("الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط، والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية، وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوك متأصلة ولا تنافس، إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجة لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحو لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، حيث يمكن أن تتسبب عدد من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو النتائج الفعلية مادياً عن تلك المعبر عنها في أي بيانات تطلعية، والشركة ليست ملزمة ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بيانات تطلعية وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداثاً مستقبلية أو غير ذلك. أعهد هذا البيان من قبل الشركة، ولم يراجع، يعتمد أو يصادق عليه من قبل أي مستشار مالي، مدير رئيسي، وكيل مبيعات، بنك مستلم أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووفر لأغراض المعلومات فقط، بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصر فقط، فقد لا يحتوي على جميع المصطلحات الجوهرية ويجب ألا يشكل في حد ذاته أساساً لأي قرار استثماري.

يعتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقة وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوق بها، ولكن لا يوجد بيان أو ضمان، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء. ولا يوجد أي التزام بتحديث هذا الاتصال أو تعديله أو تحويله أو إخطار المستثمر بأي طريقة أخرى إذا كانت هناك أي معلومات أو رأي أو توقع أو تنبأ أو تقدير منصوص عليه بهذا البيان، أو تغيرت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة. ننصحك بشدة بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية، مالية، قانونية، ضريبية، محاسبية أو تنظيمية نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضات إذا ما غيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيء وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرض أو ضمان فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لأي سندات مالية أو ائتمان، أو عملة، أو سعر، أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلو على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتخلى الشركة مسؤوليتها عن أي خسارة تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان. لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقة كانت دون الحصول على موافقة صريحة من جانب إدارة شركة الحفر العربية، ولا تشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراج العروض لشراء الأوراق المالية في أي ولاية قضائية.

التدابير المالية غير المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية

إن بعض المعلومات المالية المدرجة في هذا البيان مستندة على القوائم المالية الموحدة لشركة الحفر العربية، ولكنها ليست مصطلحات محددة في المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مطبق في المملكة العربية السعودية، وقدرت هذه المعلومات لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدبة للمستثمرين. لذا فقد ضمن مجموع هذه المعلومات مع القوائم المالية الموحدة في هذا البيان.